حلول واقتراحات لتطوير المجلس

حلول واقتراحات لتطوير المجلس

في الوقت الذي حاولت فيه الدراسة استقصاء خصائص مجلس الشورى ومكامن القوة فيه والمشكلات والمعوقات ونقاط الضعف التي يعاني منها المجلس، حاولت كذلك إيجاد حلول واقتراحات لمعالجة هذه المشكلات وتذليل تلك الصعوبات والمعوقات التي يواجهها المجلس وذلك من أجل تصحيح مسيرته ودفعها للأمام وجعل المجلس يمارس دورا أكبر وأشمل في مسيرة البلاد ويحقق الآمال والتطلعات المعقودة عليه. وقد توصلت الدراسة إلى حلول واقتراحات عملية عديدة نوجزها كما يلي:

أولاً- دعم أجهزة وخدمات المساندة والمعلومات وتطويرها وذلك يتطلب تقوية جهاز المساندة للأعضاء بتزويد كل عضو بفريق عمل متكامل يضم على الأقل مساعد وباحث وسكرتير خاص/ ودعم إدارة الدراسات والمعلومات بالإمكانات المادية والفنية والبشرية التي تحتاجها وتزويدها ببنك كامل وشبكة حديثة للمعلومات لتقوم بدورها الحيوي في مجال البحث وإعداد الدراسات التي يحتاجها المجلس، هذا بالإضافة إلى تطوير مكتبة المجلس وتزويدها بالوسائل الحديثة في مجال تقنية المعلومات، وإيجاد استشاري للمجلس في مجال الأنظمة وتزويده بالخبراء المتخصصين في هذا المجال.

ثانياً- توسيع نطاق اختصاصات المجلس ومسؤولياته ومنحه مزيداً من الصلاحيات النظامية وإشراكه في دراسة القضايا المهمة والمصيرية، وفي وضع السياسات العامة للدولة وبلورتها وإبداء الرأي حولها.

ثالثاً- إنشاء لجان جديدة وتحديد مهامها، وذلك بتوزيع مهام لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والإعلامية على لجنتين، وذلك بإنشاء لجنة للشؤون الإعلامية والثقافية وكذلك بالنسبة للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بإنشاء لجنة للشؤون المالية، وكذلك بالنسبة للجنة الخدمات والمرافق العامة بإنشاء لجنة للخدمات العامة. وكذلك إنشاء لجنة للمعوقات والاتصالات ولجنة للتخطيط والميزانية تختص بدارسة خطط التنمية ومتابعتها وتعنى بقضايا البيئة ومشكلاتها، وتهتم كذلك بالتخطيط والاستراتيجية بعيدة المدى والدراسات المستقبلية، وكذلك إنشاء لجنة عاملة للتطوير والمتابعة تجمع تخصصات عديدة وتهتم بالتنسيق بين اللجان ودراسة طرق تطوير المجلس وإجراءاته الداخلية. يلاحظ أن المجلس قد أخذ بهذا الاقتراح حينما قرر إنشاء ثلاث لجان جديدة هي لجنة الشؤون المالية، ولجنة النقل والاتصالات، ولجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، وكانت رئاسة المجلس قد أطلعت على النتائج الأولية لهذه الدراسة من خلال الاستبانه الموزعة على الأعضاء، واستفيد منها واعتمد بعض مقترحاتها لأهمية تلك الاستبانه والبحث بصفة عامة.

رابعاً- تفعيل الجهاز الإداري والتنفيذي للمجلس وذلك بدعمه بالتجهيزات اللازمة والكفاءات البشرية المطلوبة القادرة على أداء العمل الإداري المطلوب منها بأمانة، مع إعطاء اللجان المتخصصة الأولوية في

الاهتمام والدعم بالكفاءات الفنية. ومن المهم الأخذ بأسلوب اللامركزية في إدارة شؤون المجلس وأعماله وإعطاء صلاحيات أكثر لنائب رئيس المجلس والأمين العام، من أجل سرعة العمل وتحسين الأداء الإداري وينبغي الأخذ في الاعتبار من الناحية الإدارية عند التعامل مع أعضاء المجلس أنهم ليسوا موظفين عاديين، وأنهم من حملة الشهادات العليا، وكثير منهم كانوا من أصحاب المناصب القيادية العليا في البلاد.

خامساً- تفعيل المادة ٢٣ من نظام المجلس، والتي تعطي الحق لكل عشرة أعضاء في المجلس حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ. والاستفادة من مضمون هذه المادة باتخاذ المبادرة نحو اقتراح دراسة الموضوعات المهمة ومناقشة المشكلات السائدة في المجتمع إذ أنه سبق أن رفع العديد من المقترحات ولكن دون الحصول على رد عليها، وقد يكون من الملائم النظر في تفعيل المادة من خلال السماح بدراسة المواضيع مباشرة في المجلس، ومن ثم يرفع المجلس القرار للملك بدلاً من الصيغة الحالية التي تتطلب الموافقة المسبقة على دراسة أي موضوع.

سادساً- التفاعل مع المجتمع وتقوية الصلة به وبمؤسساته الأهلية وذلك من خلال فتح قنوات للتفاعل مع جمهور المواطنين وتلمس آمالهم وهمومهم ومشكلاتهم وتبينها وتعالجها، هذا إلى جانب تكثيف برامج

التوعية الشورية لرفع مستوى وعي المواطنين وإدراكهم بطبيعة المجلس وأعماله ومهامه الأساسية وتعريفهم بالطرق التي يمكن أن يسهموا من خلالها في نشاطات المجلس، بما في ذلك حضور جلساته، وهذا يتطلب من المجلس انفتاحا إعلاميا أكثر على المجتمع بكل الوسائل والأساليب والسماح بزيادة التغطية الإعلامية لأعماله بما في ذلك البث (غير المباشر) لجانب من بعض جلساته للتعريف بطريقة عمله ومستوى فاعليته فعلى سبيل المثال ربما يكون من المناسب انتقاء بعض مداخلات الأعضاء الموضوعية البناءة التي تحدث أثناء جلسات المجلس - خاصة تلك التي تتناول أمور تهم الناس - وعرضها في التلفاز أثناء عرض خبر انعقاد المجلس أو في برامج تلفازيه خاصة بالمجلس وذلك لتشجيع العقلانية والموضوعية في الأعضاء وكذا امتصاص الاحتقان السلبي لدى المواطنين، كما يستحسن إصدار تقرير سنوي تعريفي بأعمال المجلس وإنجازاته ونشر هذا التقرير في الإعلام الداخلي والخارجي وبأكثر من لغة.

سابعاً- لقد أصبح من الضروري جدا التفكير في تطوير الاختيار لبعض أو كل الأعضاء بترشيحهم من مجالس المناطق أو جهات أخرى، على أن يختار أعضاء المجلس أو بعضهم من بين هؤلاء المرشحين أخذا بفكرة التدرج في عملية اختيار الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار التركيبة الاجتماعية للوطن وخصوصيتها، وتفادي تأثير العنصر

القبلي أو العنصر المادي في تلك الآلية، وبما يقترحها المختصون في هذا المجال وبما يواكب تطلعات أبناء الوطن ويحقق المصلحة العامة.

ثامناً- توضيح علاقة المجلس بالحكومة وتطويرها وذلك من خلال تطوير آلية العلاقة بين المجلس ومجلس الوزراء وتقوية الصلة بين المجلسين وإيجاد قنوات تواصل مع الأجهزة الأخرى. وربما يكون من المناسب إحداث حقيبة وزارية لشؤون مجلس الشورى تمثل حلقة وصل بين مجلس الوزراء والشورى، أو تعيين عضو من مجلس الشورى برتبة وزير دولة لحضور اجتماعات مجلس الوزراء وهيئته العامة لعرض وجهات نظر مجلس الشورى في الموضوعات ذات الاختصاص المشترك. ولعله من الملائم كذلك تحديد جهة تقوم بمتابعة تنفيذ الأجهزة والإدارات الحكومية للقرارات والتوصيات التي يصدرها مجلس الشورى ويوافق عليها ولي الأمر.

تاسعاً- تطوير قواعد العمل والإجراءات التنظيمية وأسلوب النقاش والتصويت واتخاذ القرارات وتوزيع جدول الأعمال والمعلومات والوثائق على الأعضاء قبل موعد انعقاد الجلسة بوقت كاف مع تحديد الموضوعات ذات الأولوية والأهمية وإعطائها الوقت الذي تستحقه أثناء جلسات المجلس وعمل كل ما من شأنه استغلال وقت الجلسة الاستغلال الأمثل. وفي سبيل ذلك يمكن الاستفادة من تجارب بعض المجالس العريقة في البلدان الأخرى في تطوير قواعد

وآليات الأداء في المجلس وخاصة ما يتعلق بخطوات دراسة الموضوعات المحالة للمجلس وأسلوب مناقشتها واتخاذ القرارات فيها وما يتعلق بإدارة وقت الجلسة وتوزيعه ودور لجنة الصياغة في المجلس.

عاشراً- إجراء دراسة متكاملة لتقييم المجلس وتطويره على أن تتولى القيام بهذه الدراسة جهة محايدة، تقوم بتشخيص مشكلات المجلس ووضع الحلول والعلاج الشامل لها بعد أن تجري تقسيما موضوعيا لأعمال المجلس وإنجازاته خلال السنوات الماضية، على أن يكون من بين أهداف هذه الدراسة بحث سبل تطوير المجلس وإعادة النظر في أهدافه ووسائله.

حادي عشر- رفع ميزانية المجلس السنوية ودعم إمكاناته المادية والفنية وتوفير التسهيلات اللازمة لأعضائه، ذلك لأن مجلس الشورى يعد مؤسسة مهمة في المرحلة الحالية والمستقبلية، ولذا يجب إعطاؤه اعتبارا خاصا.

ثاني عشر- وضع برنامج لدعوة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات ورؤساء تحرير الصحف والقادة العسكريين سواء في الحرس الوطني أو الجيش أو الأمن وكبار موظفي الأجهزة الحكومية المختلفة ورجال الأعمال وغيرهم وذلك لحضور جلسات مجلس الشورى والاستماع إليها وإبداء مرئياتهم وانطباعاتهم كتابيا والاستفادة منها. كما تشمل

الدعوة فئات أخرى من المجتمع حسبما يراه ولي الأمر والمختصون في ذلك.

ثالث عشر- عدم تركيز عضوية المجلس في أصحاب المؤهلات العليا (الدكتوراه مثلا) وغض النظر عن أصحاب الخبرات الواسعة والمقدرات الشخصية المؤثرة والثقافة العالية التي لا يشترط أن تكون محصورة فيمن يحمل مؤهلا علميا، فالتركيز على اختيار حملة الدكتوراه أعطى انطباعا لدى الكثير من أفراد المجتمع أن معيار الاختيار أو الترشيح لعضوية المجلس هو الحصول على مؤهل علمي عالٍ.

رابع عشر- إعطاء اللجان دورها الحقيقي في أعمال المجلس، إذ أنه من المفترض أن يكون عمل المجلس الأساسي في اللجان المختصة حيث تدرس اللجنة الموضوع بصفة أولية، ومن ثم تجتمع مع المسئولين عن موضوع الدراسة، ومن ثم تقدم تقريرها للمجلس متضمناً مسودة قرار المجلس، ولذا فإن اللجان تدرس أي موضوع على الأقل ثلاث مرات قبل اجتماع المندوبين، وأثناء الاجتماع، وبعد الاجتماع، بينما يقرأ الموضوع المجلس مرة واحدة أو مرتين على أقل تقدير وتمشياً مع هذا المفهوم والإفادة القصوى من التخصص إضافة إلى زيادة الأعضاء فإنه ينبغي على المجلس التوسع في عدد اللجان المتخصصة وتفعيل دورها.

خامس عشر- تعديل نظام التصويت في المجلس بحيث يسمح للعضو بالامتناع عن التصويت، فإن ذلك سوف يوضح المشاركة الفعلية للعضو ما سوف يؤدي إلى توفر معلومات أكثر دقة عن مستوى مشاركة العضو في الموضوع قيد التصويت.